

"جرائم العنف ضد المرأة وآثارها على المجتمع من وجهة نظر العاملين في مراكز حماية الأسرة:
دراسة ميدانية على المجتمع الأردني"

إعداد الباحث:

الدكتور معن فتحي مسمار

أستاذ مساعد / كلية الشرطة / دولة قطر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى جرائم العنف ضد المرأة وآثارها على المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في مراكز حماية الأسرة، وذلك من خلال دراسة الآثار الناتجة عن العنف ضد النساء، وتمثلت الآثار بالآثار النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من المبحوثين، حيث تم توزيع (100) استبانة على عينة الدراسة وهم العاملون في مراكز حماية الأسرة، وتم تحليلها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، حيث جاءت تصورات المبحوثين نحو الآثار النفسية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع بمستوى متوسط، وجاءت تصورات المبحوثين نحو الآثار الاجتماعية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع بمستوى متوسط، وجاءت تصورات المبحوثين نحو الآثار الاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع بمستوى متوسط، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع تعزى للمتغيرات الديمغرافية (نوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، حجم الأسرة، الدخل الشهري).

قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: الاهتمام بالجانب النفسي للنساء المعنفات، وإيجاد برامج رعاية نفسية للنساء اللواتي تعرضن للعنف، ومتابعة الآثار النفسية المترتبة على العنف، والاهتمام بالجوانب الاجتماعية للنساء المعنفات، وإيجاد برامج رعاية اجتماعية للنساء اللواتي تعرضن للعنف وذلك للتخفيف من هذه الآثار، والاهتمام بالجوانب الاقتصادية للنساء المعنفات، وإيجاد برامج تهتم بالجانب الاقتصادي للنساء اللواتي تعرضن للعنف وذلك للتخفيف من هذه الآثار الاقتصادية التي تعرض حياة الأسرة للخطر.

الكلمات الدالة: العنف، العنف ضد المرأة، الآثار النفسية للعنف، الآثار الاجتماعية للعنف، الآثار الاقتصادية للعنف.

مقدمة

تتعدد أشكال ومفاهيم العنف في المجتمع، والعنف يمكن أن يتبناه شخص ما، أو جماعة، أو حتى مجتمع تجاه مجموعة من الأشخاص، أو حتى فرد واحد. حيث يلعب العنف دور كبير في تدمير المجتمعات، والأشخاص، نتيجة لما يسببه من دمار للأخلاق والقيم المجتمعية، كما يمكن أن يكون العنف داخل الأسرة، من خلال إعتداء شخص داخل الأسرة على شخص آخر (Kaloudi, et. al. 2017).

وعلى الرغم من التغيرات التي طرأت على أوضاع المرأة في العالم إلا أن طبيعة العلاقة التي تحكم علاقة المرأة بالرجل داخل الأسرة لا تزال تحكمها بقايا علاقات السيطرة التي تأسست تاريخياً مع نشأة الملكية الخاصة في ظل سيادة النظام الأبوي الذي أعطى السلطة المطلقة للرجل، وفرض على المرأة الخضوع بالقوة. هذا وقد ظلت معظم القوانين التي تحكم نظام الأسرة في مختلف المجتمعات الإنسانية تدعم الفكرة القائمة بان المرأة والأبناء امتداد طبيعي لملكية الرجل، وهذا يعني أن له حرية التصرف بهما، الأمر الذي أفرز أشكالاً متعددة من أنواع العنف والقهر الاجتماعي ضد المرأة (العتار، 2013).

أشارت الدراسات أن المرأة المعنفة تتعرض لصور وأشكال مختلفة من العنف منها: العنف الجسدي، اللفظي، النفسي، الاجتماعي، الجنسي، الاقتصادي، والصحي. وأن الأشكال مرتبطة بالاضطرابات النفسية والسلوكية التي تؤثر في صحة المرأة الجنسية والنفسية وتؤثر في سلوكها وأدائها لمهامها كأم وزوجة وامرأة عاملة، ومن أهم الاضطرابات التي ترافق العنف ضد المرأة شعورها بعدم الكفاءة

والقيمة وبأنها عديمة الفائدة ، كما أنها تميل لان تكون غير مؤكدة لذاتها في علاقاتها مع الآخرين بل أنها تحمل نفسها مسؤولية وقوع العنف ، وتلجأ إلى العيش في عزلة اجتماعية وانفعالية ، ولديها القليل من المعارف والأصدقاء (الدوسري، 2013).

ويعد العنف ضد المرأة شكلا من أشكال التمييز ضدها، إذ يعطل بصورة جدية قدرتها على التمتع بحقوقها وحرّياتها أو يلغيها، بوصفه مظهراً من مظاهر الاختلال التاريخي في علاقات القوى بين الرجل والمرأة، وإحدى الآليات الاجتماعية لإخضاعها للسيطرة عليها، لذلك لم يتوقف الأمر عند الإعلان العالمي لحقوق المرأة وإنما اعتبر مؤتمر فينا جزء لا يتجزأ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولعل ذلك يشير لمدى تحول قضية حماية المرأة من العنف إلى واحدة من أبرز المواضيع الاجتماعية (الأمير، 2019).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعد جرائم العنف ضد النساء واضرارها في المجتمع في زيادة ورغم من انتشارها الواسع عالمياً إلا أنها لم تحض بالاهتمام الكافي وقد بدا ذلك ملاحظ من خلال الندوات الدولية ، والأبحاث والدراسات التي تطرقت لهذا المجال بعدة جهات مختلفة والتوصيات بإجراء المزيد من الدراسات حول جرائم العنف السائدة في العديد من الدول ومن ضمنها مشكلة جرائم العنف ضد النساء واضرارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الأردني بدلالة الإحصاءات الدالة على انتشارها وازديادها، حيث بلغت حالات النساء والفتيات المعنفات اللواتي راجعن مكاتب الخدمة الاجتماعية بإدارة حماية الأسرة خلال عام 2019 نحو (6965) ؛ منها 4527 تتعلق بالبالغات و2438 بالقاصرات وحتى الآن، وفق إحصائية لوزارة التنمية الاجتماعية، لتسليط الضوء على ما تتعرض له المرأة في اليوم العالمي للقضاء على العنف ضدها ، وبحسب إحصائية "التنمية الاجتماعية"، فإن إجمالي ما تعاملت معه مكاتب الخدمة الاجتماعية للنساء والاطفال من حالات عنف بلغ 9035، منها 4527 تتعلق بنساء بالغات و4508 تتعلق بأطفال، منها 2070 واقعة على ذكور و2438 واقعة على إناث، وتظهر الإحصائية الحالات التي تعاملت معها مكاتب الخدمة الاجتماعية فقط، أي التي جرى التعامل بها وفق نهج تسوية الحالة، ولا تشمل الحالات التي حولت قضائياً. وفي مقابل نحو 7 آلاف حالة عنف واقعة على النساء تعاملت معها المكاتب، حولت 449 حالة إلى دور الوفاق الأسرية والحماية الاجتماعية، وبرغم ارتفاع عدد الحالات الواردة (النمري، 2019).

ويلاحظ أن هذه الظاهرة تزداد سنوياً بشكل ملحوظ وبناء على ذلك، ينبثق السؤال الرئيس للدراسة من خلا الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: **ما هي الآثار المترتبة على جرائم العنف ضد النساء واضرارها في المجتمع من وجهة نظر العاملين في مراكز حماية الأسرة؟** وتحاول الدراسة الإجابة ذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية :

السؤال الأول: ما الآثار النفسية لجرائم العنف ضد النساء واضرارها في المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟.

السؤال الثاني: ما الآثار الاجتماعية لجرائم العنف ضد النساء واضرارها في المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟.

السؤال الثالث: ما الآثار الاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء واضرارها في المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟.

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء واضرارها في المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تعزى إلى متغيرات (النوع الاجتماعي، حجم الأسرة، المؤهل العلمي، الدخل الشهري للأسرة)؟.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل عام إلى التعرف على جرائم العنف ضد النساء واضرارها في المجتمع الأردني من وجهة نظر افراد عينة الدراسة، وينبثق عنه الأهداف الفرعية الآتية:

1. معرفة الآثار النفسية لجرائم العنف ضد النساء واضرارها في المجتمع الأردني.
2. التعرف على الآثار الاجتماعية لجرائم العنف ضد النساء واضرارها في المجتمع الأردني.
3. بيان الآثار الاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء واضرارها في المجتمع الأردني.
4. معرفة الفروق الإحصائية بين الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء واضرارها في المجتمع الأردني حسب متغيرات (النوع الاجتماعي، حجم الأسرة، المؤهل العلمي، الدخل الشهري للأسرة).
5. التعرف على الفروق بين الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف الأسرى ضد المرأة.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في محاولة التعرف على جرائم العنف ضد النساء واضرارها في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وهم العاملون في مراكز حماية الأسرة، وتبرز أهميتها من الناحية العملية كزنها اختارت عينة وهم الخبراء والعارفون بطبيعة العنف الواقع على المرأة، ومن الناحية النظرية تعتبر هذه الدراسة رافداً للمكتبتين العربية والأردنية في مجالها، كم تبرز أهميتها من خلال ما تقدمه من نتائج للجهات المعنية على اتخاذ الخطوات الصحيحة واتخاذ القرارات المناسبة في التعامل مع هذه الظاهرة.

المصطلحات والمفاهيم الإجرائية

1.العنف: عرف (ابن منظور ، 1956) العنف لغويًا : " بأنه الخرق بالأمر وقلة الرفق به ، وهو ضد الرفق ، وأُعنف الشيء : أي أخذ به بشدة ، والتعنيف هو التقرع واللوم" ويعرف زكي (2017) العنف : انه هو استخدام الشدة والقسوة في محيط بني الإنسان، وهذا يوضح أن سلوك العنف هو ذلك السلوك الصادر من قبل إنسان موجها ضد إنسان آخر سواء كان ذكراً أو أنثى.

والتعريف الإجرائي للعنف : هو صور وأشكال مختلفة من العنف وتتمثل بالعنف الجسدي اللفظي النفسي الاجتماعي الجنسي الاقتصادي والصحي .

2.العنف ضد المرأة : تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام (2006): أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية البدنية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا

القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة . وتوضح المادة (2) أن العنف ضد المرأة يشمل على سبيل المثال لا الحصر العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة، والذي يحدث في إطار المجتمع العام، والذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه أينما وقع.

وتعرف الدراسة العنف ضد النساء إجرائياً بأنه: العنف الموجه نحو المرأة في الأسرة ويترتب عليه أذى بدني أو نفسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو قانوني.

الإطار النظري

يعتبر العنف ضد المرأة انتهاك واضح وصريح لحقوق الإنسان؛ إذ يمنعها من التمتع بحقوقها الكاملة، وله عواقب خطيرة لا تقتصر على المرأة فقط، بل تؤثر في المجتمع بأكمله؛ لما يترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة، ومن الجدير بالذكر أن العنف ضد المرأة لا يعرف ثقافة أو ديانة أو بلداً أو طبقة اجتماعية بعينها، بل هو ظاهرة عامة، حيث يطال العنف ضد المرأة النساء في كافة نواحي حياتهن، فهو يؤثر على صحة المرأة، ويعيق قدرتها على المشاركة بشكل كامل في المجتمع، كما يحول دون تمتعها بصحتها وحقوقها، فضلاً عن كونه مصدر معاناة جسدية ونفسية كبيرة للنساء وعائلاتهن على حد سواء.

مفهوم العنف : إن مفهوم العنف نقطة اهتمام العديد من علماء الاجتماع وعلماء النفس ، نظرا لاتفاقهم على إن العنف هو ظاهرة توجد في المجتمعات الإنسانية ، وبالرغم من ذلك إلا إن المهتمين بهذه الظاهرة اختلفوا في صياغة التعريف حول مفهوم العنف وفقا لضيق أو اتساع الزاوية التي ينظر منها كل منهم إلى هذه الظاهرة .ومن هنا فقد جاء تعريف منظمة الصحة العالمية للعنف بأنه " الاستعمال المتعمد للقوة المادية أو القدرة ، سواء بالتهديد أو الاستعمال الفعلي لها ، من قبل الشخص ضد نفسه أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع ، بحيث يؤدي إلى حدوث أو احتمال حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان (الحياصات ، 2016). ويعرّف العنف حسب الإعلان للقضاء على العنف ضد المرأة، والذي وقّعه الأمم المتحدة سنة (1993) بأنه : "إي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل إن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية ، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" (القواسمة ، 2010) .

مفهوم العنف ضد النساء : بالرغم من انتشار هذه الظاهرة ، إلا أنها لم تجد الاهتمام الكافي إلا في وقت متأخر حيث بدأت الحركة النسوية العالمية تربط قضايا حقوق المرأة بقضايا حقوق الإنسان ، وتعتبر العنف ضد المرأة انتهاكا لحقوقها الأساسية. ولقد أصبح هناك اتفاق عام على إن العنف ظاهرة مرضية، وقضية عالمية ومحلية، تمارس في كل المجتمعات، وتشمل النساء في مختلف أعمارهن، وتنتشر في مختلف شرائح المجتمع بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية. فالعنف لا يرتبط بدين أو عرق أو مستوى ثقافي أو اجتماعي أو اقتصادي معين، إما ما يخص العنف ضد المرأة ، نجد أنها ظاهرة أصبحت تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان ، كما وتعد من مظاهر علاقات القوى غير المتكافئة بين الرجل والمرأة والتي تساعد على بقاء سيطرت الرجل على المرأة والحيلولة دون قيامها بتحقيق ذاتها .ويعتبر العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية تعاني منها المرأة في كل زمان ومكان وإن اختلفت إشكالاتها (شرون ، 2016).

أما في الأردن، فيمكن القول إن العنف الموجه ضد أفراد الأسرة في المجتمع بشكل عام والعنف الموجه ضد المرأة بشكل خاص، قد ازداد في السنوات القليلة الماضية؛ وتحديدا بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالأردن نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ، والتي

كان لها الأثر الأكبر في تزايد حجم البطالة وانخفاض المستوى الاقتصادي ، الأمر الذي دفع بالكثيرين _ كنوع من الهروب _ للإقدام على العنف. وقد ازداد العنف بشكل ملحوظ بعد حرب الخليج الثانية سنة (1991) نتيجة للهجرة المفاجئة التي حدثت بعد تلك الحرب ، حيث ازداد عدد السكان الأصليين ، وقد نجم عن ذلك ضائقة اقتصادية واجتماعية ، واختلال واسعة في بنيان المجتمع وأدائه ، قادت إلى ازدياد عدد حالات العنف المتمثلة بالاعتداء الجسدي كالضرب والقتل والسطو (الحراشة، 2007)، ويمكن القول إن الأردن يعد من الدول المتقدمة في مجابهة العنف، حيث بدأت مؤسسات المجتمع المدني في التعامل مع مشكلة العنف ضد المرأة وتأثيراته. فالبرامج الموجودة لمساعدة المرأة في تجنب العنف الواقع عليها تعد من أهم البرامج في العالم العربي، فحديثاً انطلق برنامج " الإرشاد الهاتفي"، التابع لاتحاد المرأة الأردنية، وهو من البرامج القليلة في العالم العربي المتخصصة بهذا الشأن. كما إن الاهتمام الحكومي في موضوع العنف ضد المرأة يتجسد من خلال عدد من المشاريع التي تعمل على مجابهة العنف ، ومنها إنشاء " المجلس الوطني لشؤون الأسرة" الذي تتأسسه جلالة الملكة رانيا العبد الله ، وإنشاء " إدارة حماية الأسرة" التابعة لمديرية الأمن العام (الحراشة، 2007).

الآثار الناجمة عن العنف ضد النساء :

1. الآثار الاجتماعية : يرتبط بالآثار الاجتماعية التي تضع الرجال على قمة السلطة في الأسرة ، مما يجعلهم يلجئون إلى استخدام العنف ضد المرأة، ومن الآثار المؤدية إلى العنف (العنف ضد المرأة) أساليب التنشئة الأسرية غير السوية : الإهمال ، التساهل ، اللامبالاة ، التذليل الزائد ، القسوة ، الضرب، التشدد، الحرمان من الحب والمودة داخل الأسرة ، والمغالاة في الإنفاق المادي على الأبناء (الزعبي، 2010). ويقصد بالآثار الاجتماعية، العادات والتقاليد التي اعتادها المجتمع والتي تعتبر العنف والقسوة مقياس يقاس به مدى قوة الرجل وصلابته ورجولته. وإن التباين العمري الكبير بين الزوجين ، والفروق الطبقيّة والتعليمية الواضحة بينهما ، وأصدقاء السوء ، وتدخل الأهل بطريقة خاطئة بين الزوجين، والزواج من زوجة أخرى من دون موافقة الأهل، وعدم طاعة الزوج والخروج من دون إذن منه ، ورفض الزوجة العودة إلى بيت الزوجية ، ورفض الرجل من قبل أهل الفتاة والشك والريبة ، والاعتقاد في الخرافات ، يؤدي كل ذلك إلى زيادة العنف ضد المرأة (ضيف الله، 2010).

2. الآثار الاقتصادية : أن تردي الوضع الاقتصادي للأسرة في اغلب الأحيان يؤدي إلى اتخاذ القسوة والعنف بالمعاملة من جهة الأب لأبنائه وزوجته نتيجة ألمه ومعاناته وكأبته النفسية، والفراغ والملل واليأس ، مما ينعكس سلباً على الأبناء والزوجات ، وأحياناً تتولد الحالة نفسها عند الزوجة نتيجة مرورها بالظروف الاقتصادية السيئة ذاتها (ضيف الله، 2010)، ويترتب على الوضع الاقتصادي الصعب لبعض الأسر عدم والاجتماعي ،توفير احتياجات أفرادها ، مما يؤدي إلى إن ينشأ صراع بين الزوج وزوجته لتوفير احتياجات البيت ، وقد يتطور الصراع إلى نوع من الشجار والضرب العنيف ، وغالباً ما يكون هذا العنف واقعا من جهة الزوج على زوجته ، ومن الأب على أبنائه ، وقد يقوم بعض الأبناء بضرب آبائهم من أجل الحصول على المال أو شراء ما لم يتوفر لديهم من احتياجات أساسية أو كمالية.

ويعد الفقر احد دوافع العنف ضد المرأة والاقتصادي والاجتماعي ،وذلك ناتج عن شعور الطبقات الفقيرة بالحرمان والنقص وهذه المشاعر العدوانية تتولد عن قناعة هذه الطبقات بضياح حقوقها . وتشير الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين الفقر والعنف ضد المرأة تصل أحياناً إلى الاعتداء على حياة أفراد الأسرة (ضيف الله، 2010).

3. الآثار النفسية : فضعف قدرة أفراد الأسرة على تحمل الإحباط والضغط النفسي، وضعف الإحساس بالمسؤولية تجاه أفراد الأسرة، واضطراب شخصية الرجل والشك بتصرفات أفراد الأسرة وخاصة الإناث يسبب أشكالاً من العنف (Kaloudi, et. al., 2017).

أشكال جرائم العنف ضد النساء :

1. العنف النفسي : ويعرف بأنه أي فعل مؤذ للمرأة ولعواطفها نفسياً دون أن يكون هناك آثاراً جسدية ، فقد يكون بعدم الاحترام والتقدير ، بالإضافة إلى الإهمال وإبداء الإعجاب بالأخريات ، وعدم تقدير ذات المرأة والتحقير والإهانة والمعاملة كخادمة ، أو المراقبة والشك وتوجيه اللوم والاتهام بالسوء وإساءة الظن . ومن المعروف أن العنف النفسي يقترن بالعنف الجسدي، فمعاملات الارتباط أشارت إلى إن هناك ارتباط يصل إلى (0.86) بين مقياس الإساءة الجسدية والإساءة النفسية .والأزواج يستخدمون وسائل عديدة تجعل الزوجة تمر بمعاناة نفسية ، حيث يتم التشكيك بسلامة عقلها ونكائها ، والتقليل من قدرتها على التفكير والأداء ، وقد يخبر الزوج العبارات والألفاظ الخاصة بالصحة العقلية فينعت زوجته بالجنون والسوء (رشيد ، 2016). ومن المخاطر النفسية التي تعتبر نتيجة مباشرة للعنف الجسدي : الخوف ونقص السيطرة على الحدث والاكنتاب وعدم القدرة على التنبؤ بسلوك الزوجة والضغط واليأس والقلق وتدني في تقدير الذات والإدمان على الكحول. ويعتبر التهديد بالطلاق أو ترك البيت والأطفال من الأمور التي تسبب المعاناة النفسية . وقد أشارت الأبحاث إلى مستوى مرتفع من الارتباط بين شدة وتكرار الإساءة والمعاناة النفسية حيث إن (60%) من النساء اللواتي اختبرن مستوى مرتفع من التهديد ظهرت عليهن أعراض ضغط ما بعد الصدمة مقارنة (14%) فقط ممن تعرضن لمستوى منخفض من التهديد لحياتهن (Subramaniam & Zulkarnain, 2017).

2. العنف الاجتماعي : ويعني الحرمان من ممارسة الحقوق الاجتماعية والشخصية ، وتضييق الخناق على فرص تواصل المرأة وتفاعلها مع العالم الاجتماعي الخارجي ، والانصياع لمتطلبات الزوج الفكرية والعاطفية، ورفض انخراطها في المجتمع وممارسة أدوارها ، والذي بدوره يؤثر في استقرارها الانفعالي ومكانتها الاجتماعية. ويظهر ذلك على شكل الحرمان من زيارة الأهل والأقارب والأصدقاء والمشاركة في المناسبات الاجتماعية ، والتدخل في اختيار الصديقات وطريقة اللباس (رشيد ، 2016).

3. العنف الجسدي : ويعني استخدام القوة الجسدية ضد المرأة ، وهو شكل شائع ويتم باستخدام الأيدي أو الأرجل أو أية أداة تترك آثاراً على جسد المرأة المعنفة كالمسكين مثلاً ، ويكون على شكل الضرب أو الركل أو الصفع أو العض أو الدفع أو اللكم أو الحرق أو شد الشعر أو الخنق أو التهديد بالأسلحة أو القتل . ومن المؤكد إن عملية الضرب لا تحدث مباشرة بل أنها تمر بمراحل معينة تبدأ بالجدال فتتمدد إلى الصراع مروراً بالشتم، متطوراً إلى الضرب. ففي المناقشة بين الزوجين يفشل أحدهما أو كلاهما في الإصغاء للآخر ، فيلوم كل منهما الآخر وينتقده وهذه سمه العلاقة الزوجية المضطربة التي يسودها العنف ، والتي تؤدي إلى نتائج جسدية ونفسية خطيرة خاصة عند النساء (رشيد ، 2016 ، Kaloudi, et. al., 2017).

4. العنف اللفظي : يعتبر من أشد الأنواع خطراً على الصحة النفسية رغم عدم تركه آثاراً واضحة ، وهو من أكثر الأنواع شيوعاً في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء (ضيف الله، 2010).

5. العنف الصحي: ويشمل الحرمان من الظروف الصحية المناسبة ، وعدم مراعاة الصحة الإنجابية ، وتعني قدرة الزوجة على الحمل والإنجاب دون التعرض للمخاطر المصاحبة لتقارب الأحمال. فتحرم من المراجعات الطبية وأخذ المطاعيم الضرورية ،

والتغذية الجيدة للزوجة الحامل والمباعدة بين الأحمال، وعدم السماح لها باستخدام وسائل منع الحمل. بالإضافة إلى ختان البنات في بعض البلدان ، وازدياد أعداد وفيات المواليد الإناث مقارنة بالذكور نتيجة لنقص الرعاية الصحية والتغذية المناسبة (عامر، 2014).

6. **العنف الجنسي** : حيث يلجأ الرجل إلى استدراج المرأة بالقوة والتهديد إما لتحقيق الاتصال الجنسي معها، أو استخدام المجال الجنسي في إيدائها، ويكون بالإجبار على المعاشرة الجنسية من قبل الزوج دون مراعاة الوضع الصحي والنفسي ، واستخدام القوة والسلطة في ممارسة الجنس مع زوجته، وكذلك سوء المعاشرة الجنسية ، وعدم مراعاة رغبتها الجنسية، واستخدام الطرائق والأساليب المنحرفة الخارجة على قواعد الخلق في الاتصال الجنسي ، ودم أسلوبها الجنسي ، من أجل إذلالها وتحقيرها. وقد يظهر على شكل المعاشرة السيئة أو غير الشرعية، أو الهجر وربما تعود المعاشرة السيئة لغياب الوازع الديني ، أو التأثر بالأفلام الجنسية، أو فقدان الوعي بسبب تناول الكحول، وفيما يخص الهجر فقد يستخدمه الرجل كوسيلة للتعذيب والتأديب (زكي، 2017).

7. **العنف المادي والاقتصادي** : ويتمثل في اخذ مال الزوجة أو الاستيلاء على مالها الخاص، وقد يتحكم الرجل بطريقة إنفاقه، أو البخل والحرمان من المصروف لإذلال المرأة واعترافها بأنها لا تستطيع العيش دون الرجل خاصة في حالة عدم عملها ، وقد يعود ذلك إلى فقر الزوج أو الرغبة في السلطة على مقدرات الأسرة المادية ، وهذا عائد إلى العوامل الثقافية التي تعيب على الرجل عدم السيطرة على الموارد المالية للأسرة . وربما تكون البطالة التي يعيشها الرجل أو تحريض أهل الرجل وخاصة الأم ، وقد يكون يمنعه من الحصول على العمل، أو إجبارها على عمل لا تحبه أو إجبارها على التنازل عن حقوقها في الميراث (زكي، 2017).

العوامل المتعلقة بجرائم العنف ضد النساء :

1. **العوامل الاجتماعية** : يرتبط بالعوامل الاجتماعية التي تضع الرجال على قمة السلطة في الأسرة ، مما يجعلهم يلجئون إلى استخدام العنف ضد المرأة . ومن الأسباب المؤدية إلى العنف (العنف ضد المرأة) أساليب التنشئة الأسرية غير السوية : الإهمال ، التساهل ، اللامبالاة ، التدليل الزائد ، القسوة ، الضرب ، التشدد، الحرمان من الحب والمودة داخل الأسرة ، والمغالاة في الإنفاق المادي على الأبناء (الزعي، 2010)، ونقص العوامل الاجتماعية ، العادات والتقاليد التي اعتادها المجتمع والتي تعتبر العنف والقسوة مقياس يقاس به مدى قوة الرجل وصلابته ورجولته. وإن التباين العمري الكبير بين الزوجين ، والفروق الطبقيّة والتعليمية الواضحة بينهما ، وأصدقاء السوء ، وتدخّل الأهل بطريقة خاطئة بين الزوجين، والزواج من زوجة أخرى من دون موافقة الأهل، وعدم طاعة الزوج والخروج من دون إذن منه ، ورفض الزوجة العودة إلى بيت الزوجية ، ورفض الرجل من قبل أهل الفتاة والشك والريبة ، والاعتقاد في الخرافات ، يؤدي كل ذلك إلى زيادة العنف ضد المرأة. 2. **العوامل الاقتصادية** : إن تردّي الوضع الاقتصادي للأسرة في أغلب الأحيان يؤدي إلى اتخاذ القسوة والعنف بالمعاملة من جهة الأب لأبنائه وزوجته نتيجة ألمه ومعاناته وكآبته النفسية، والفراغ والملل واليأس ، مما ينعكس سلباً على الأبناء والزوجات ، وأحيانا تتولد الحالة نفسها عند الزوجة نتيجة مرورها بالظروف الاقتصادية السيئة ذاتها (زكي، 2017)، ويترتب على الوضع الاقتصادي الصعب لبعض الأسر عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي عدم توفير احتياجات أفرادها ، مما يؤدي إلى إن ينشأ صراع بين الزوج وزوجته لتوفير احتياجات البيت ، وقد يتطور الصراع إلى نوع من الشجار والضرب العنيف ، وغالبا ما يكون هذا العنف واقعا من جهة الزوج على زوجته ، ومن الأب على أبنائه ، وقد يقوم بعض الأبناء بضرب آبائهم من أجل الحصول على المال أو شراء ما لم يتوفر لديهم من احتياجات أساسية أو كمالية .

ويعد الفقر احد دوافع العنف ضد المرأة والاقتصادي والاجتماعي ، وذلك ناتج عن شعور الطبقات الفقيرة بالحرمان والنقص وهذه المشاعر العدوانية تتولد عن قناعة هذه الطبقات بضياح حقوقها، وتشير الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين الفقر والعنف ضد المرأة تصل أحيانا إلى الاعتداء على حياة أفراد الأسرة (أبو هزيم، 2017).

3. **العوامل النفسية للمرأة:** قدرة أفراد الأسرة على تحمل الإحباط والضغط النفسي ، وضعف الإحساس بالمسؤولية تجاه أفراد الأسرة ، واضطراب شخصية الرجل والشك بتصرفات أفراد الأسرة وخاصة الإناث يسبب إشكالا من العنف (أبو هزيم، 2017).

أسباب جرائم العنف ضد النساء :

أظهر تقرير منظمة الصحة العالمية أن هناك قائمة من الحوادث التي تسبب العنف ضد الزوجة منها (WHO، 2002، p122):

1. عدم إطاعة الرجل ،عدم تجهيز الطعام في وقته .
 2. عدم الاهتمام بالمنزل والأطفال، مساءلة الرجل عن المال أو الصديقة .
 3. الخروج دون موافقة الزوج ،رفض معاشرته الزوج ،شك الزوج بإخلاص الزوجة.
- أما خصائص الأزواج الذين يعنفون زوجاتهم منهم الشباب ومن يتناولون الكحول المكتئبون والمضطربون وذوي التحصيل العلمي المنخفض والدخل المنخفض ومن مروا بخبرات عنف في طفولتهم (WHO، 2002، p123).

سبل المواجهة للحد من جرائم العنف ضد النساء

إن الوقاية الأولية التي تهدف إلى تعزيز السلوك الصحي داخل الأسرة وإزالة عوامل الخطورة الاجتماعية والثقافية والكشف المبكر للعنف وتحديده واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منه ، إن أكثر البرامج فعالية هي تلك البرامج التي تنطلق من التعامل مع بيئة الأسرة ، وتعتمد على التنسيق المجتمعي والشراكة المجتمعية وتبادل المعلومات ، وتعنى برامج الوقاية بشكل عام بالتعريف بالعنف ومخاطره ، وكذلك التعرف بالخدمات والنشاطات التي تقدمها المؤسسات على مستوى المجتمع ، وهناك ثلاث مستويات من الوقاية :

1. **الوقاية الأولية :** تتعلق بتوعية الرأي العام بأبعاد العنف ضد المرأة ومخاطره على الأسرة .
2. **الوقاية الثانوية :** تتعلق بتوفير خدمات كاملة وشاملة للضحايا والنساء المعنفات .
3. **الوقاية الثالثية :** تتعلق بخدمات إعادة التأهيل الجناة وأسرههم ، كبرامج الإرشاد الأسري.

يتركز الفرق بين هذه المستويات من الوقاية على الفئة المستهدفة وطبيعة البرامج، ففي حين تقتصر برامج الوقاية الأولية على التوعية المجتمعية ، فان برامج الوقاية الثانوية والثالثية تستهدف فئات محددة عرضة للعنف من خلال برامج خاصة ، كبرامج الإرشاد الأسري وبرامج المهارات الوالدية وغيرها .

الدراسات السابقة

الدراسات العربية والأجنبية :

هناك دراسات عدة تناولت موضوع العنف بشكل عام وموضوع العنف ضد المرأة بشكل خاص، وستتناول هذه الدراسة مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع العنف ضد المرأة، ومن أهمها:

- دراسة Kaloudi, et. al. (2017)، بعنوان " العنف في المحيط العائلي"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار المحيطة بالعنف في محيط العائلة أو الأسرة، بالإضافة إلى معرفة أسبابها وطرق الحد منها، حيث يمكن للسلوك العنيف أن يسبب مشاكل عندما يكون موجه نحو الآخرين بهدف إيذائهم، وأن السلوك العنيف والإجرام المرتبط بالسلوك له دور في حدوث مشكلات كبيرة في التماسك الاجتماعي والصحة العامة، تبين من نتائج الدراسة أن العوامل البيئية والعوامل الاجتماعية والثقافية تلعب دوراً مهماً في تطور السلوك العنيف، وأن العنف داخل الأسرة هو أكثر الجرائم الصامتة في العالم ولها تأثير على الحياة الأسرية والاجتماعية ويمكن أن يمتد تأثيرها على الرجال والنساء والأطفال، كما يعتبر حرمان الإنسان من حقوقه الأساسية من سياق العنف بين أفراد الأسرة.
- دراسة da Silva, et. al. (2017) بعنوان "العنف داخل العائلة"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب العنف الحاصل داخل الأسرة وآثاره ونتائجه، وهدفت كذلك إلى عرض حالات العنف ضد النساء والأطفال والمراهقين الذين عولجوا في المركز المرجعي المتخصص للمساعدة الاجتماعية، حيث تصنف هذه الدراسة على أنها دراسة وصفية وثائقية، تم اختيار عينة مكونة من (800) من المراجعين في السجلات الطبية، تناولت أداة البحث المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية المختارة للضحايا والمعتدين ونوع العنف. تحليلها بإحصاءات وصفية واستخدام صدار برنامج SPSS 22، وكان من أهم نتائج الدراسة: كان معظم الذين تعرضوا للعنف هم الأطفال والمراهقين أكثر من النساء، وأن الاعتداء غالباً ما يقع من الرجال، وأن انخفاض مستوى التعليم هو السبب الرئيسي للعنف داخل العائلة، وأن العنف يمارس بكل أشكاله داخل العائلة، سواء كان جنسي وبدني أو نفسي.
- دراسة Subramaniam & Zulkarnain (2017)، بعنوان "المشاكل المترتبة على العنف ضد أفراد العائلة"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المشاكل التي قد يسببها العنف الحاصل داخل الأسرة وآثاره ونتائجه، وهدفت إلى معرفة أسبابه ونتائجه، حيث تبين من نتائج الدراسة أن العنف العائلي هو مشكلة صحية واجتماعية على نطاق واسع، وعلى الرغم من أن النساء هم الضحايا المباشرون، ولكن تبين أن أيضاً أن الاطفال يتعرضون بشكل كبير للعنف داخل الأسرة، وأظهرت الدراسة أن هناك تغييرات مدمرة كبيرة في سلوكيات الأطفال الذين يتعرضون للعنف في المنزل، حيث كان أهمها بعض السلوكيات الإشكالية الرئيسية التي تم تحديدها هي العناد والتهيج والجدل والخدر العاطفي والبكاء.
- دراسة الحياصات (2016)، بعنوان "أسباب وأشكال العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب وأشكال العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، وتكون مجتمع الدراسة من النساء المعنفات اللواتي تعرضن للعنف بشكوى رسمية على أزواجهن في مناطق العاصمة عمان، تكون مجتمع الدراسة من الزوجات المعنفات في العاصمة عمان، وتم أخذ عينة قصدية مكونة من (155) زوجة معنفة لدى دور إدارة حماية الأسرة، وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS للوصول إلى غايات وأهداف هذه الدراسة؛ وتمثلت أبرز نتائج هذه الدراسة بالآتي: إن أكثر نسبة للمتعرضات للعنف من ذوي الدخل المتدني، وإن أكثر النساء

اللواتي يتعرضن للعنف متزوجات من أزواج دخلهم متدن، وأن أكثر أشكال العنف انتشارا هو العنف الجنسي، يليه العنف الجسدي ويليه العنف النفسي،

وأن من أهم الأسباب وراء مشكلة العنف ضد الزوجة هي تدني مستوى دخل الأسرة، ومن ثم انتهاء الزوج في وسائل التواصل الاجتماعي وتدخل أهل الزوج في الحياة الزوجية للزوجة، وكان لإدارة حماية الأسرة الدور الريادي في التصدي لمشكلة العنف ضد المرأة، خاصة بوجود حماية قانونية مقدمة من إدارة حماية الأسرة للمرأة المعنفة، وإحصائيين مختصين للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة وكذلك دورات توعية وارشاد للنساء المعنفات.

- دراسة سعد (2015)، بعنوان "العنف ضد المرأة في مكان العمل في المؤسسات الحكومية والخاصة في مدينة جنين" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار العنف الذي تتعرض له المرأة في مكان العمل سواء الحكومية أو الخاصة، وذلك ببيان المفاهيم الخاصة بذلك وصور العنف ضد المرأة في مكان العمل، تناولت هذه الدراسة العنف ضد المرأة بكافة صورها وبغض النظر عن مكان ارتكابها من منظور تشريعي، دون إغفال الإطار الدولي الذي تناول هذه القضية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن للعنف ضد المرأة آثار اجتماعية ونفسية واقتصادية أيضا، وأن العنف ضد المرأة يهدم بنيان المجتمع ويقوضه.

- دراسة بدران (2014)، بعنوان "الأليات الدولية لحماية حقوق المرأة" تناولت هذه الدراسة وبشكل رئيسي الحديث عن حماية المرأة على الصعيد الدولي، وذلك من خلال طرح المعاهدات والمواثيق الدولية التي تحدثت عن هذا الموضوع، وكذلك بيان المنظمات والجهات الدولية ودورها في حماية المرأة من العنف. وتناولت الدراسة طرق حماية المرأة من العنف، والوسائل القانونية التي تساهم في خفض نسب الاعتداء على النساء، وأنها ركزت وبشكل أساسي على حماية المرأة من العنف على الصعيد الوطني التشريعي والقضائي دون إغفال الإشارة للجهود الدولية بهذا المجال.

- كما أجرى كساب (2011) دراسة تناولت أشكال العنف الممارس على الزوجات في المجتمع الأردني وعلاقته بالخصائص الديموغرافية والثقافية للزوجين، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها تم اختيار عينة عشوائية من مجموع النساء المعنفات اللواتي تقدمن بشكاوي للجهات المختصة في العاصمة عمان، بلغ عددها (317) مفردة، ولغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة تم تطوير استبانة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، وقد أشارت النتائج إلى إن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عمر الزوجة والعنف الجنسي الممارس ضدها، وقد كانت الفروق لصالح الزوجات في الفئة العمرية (30-35)، وإن هناك مستوى عال من العنف المعنوي يرتكب ضد الزوجات في المجتمع الأردني حسب عينة الدراسة، كما وتشير النتائج إلى أن هناك عنف صحي ممارس ضد الزوجات حيث كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الزوجات اللواتي كان مكان إقامتهن قبل الزواج في المدينة وانتقلن بعد الزواج إلى القرى، وأشارت نتائج التحليل الإحصائي إن هناك عنف مادي يمارس بشكل كبير على الزوجات وإن هناك فروق ذات دلالة إحصائية ما بين عمل المرأة وتعرضها للعنف الجسدي، أي أنه كلما كانت الزوجة عاملة كلما كان هناك ممارسة عالية للعنف ضدها وكانت الفروق لصالح الزوجات العاملات في القطاع العام.

مميزات هذه الدراسة

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها أنها تلقي الضوء على النساء المعنفات من وجهة نظر العاملين في مراكز حماية الأسرة في الأردن وذلك كونهم من الخبراء الذين يتعاملون مع حالات متعددة ويستطيعون تحديد الأسباب والآثار المترتبة على العنف ضد فئة النساء،

وهذا يعطي الدراسة أهمية بالغة ومصداقية حقيقية كونها تتناول الحقائق والمعلومات من الخبراء المختصين في هذا المجال، كما تبين أن معظم الدراسات السابقة العربية والأجنبية تناولت العنف الأسري بشكل عام ولم تحدد فئة النساء، ولكن هذه الدراسة حصرت الفئة المستهدفة بالنساء، وهذا يعطي الدراسة ميزة عن غيرها من الدراسات.

الطريقة والإجراءات

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين مع مكاتب حماية الاسرة والبالغ عددهم (280) عامل وعاملة ، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغت (142) عاملاً وعاملة بنسبة وقدرها 50 % من المجتمع الأصلي للدراسة، وبعد إجراء عملية تطبيق الاستبانة تم استرجاع (117) استبانته، وتبين وجود (17) استبيانات غير صالحة للتحليل، وبذلك بلغت عينة الدراسة النهائية (100) مبحوث ومبحوثة ، والجدول (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة.

الجدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات (النوع الاجتماعي، حجم الأسرة، المؤهل العلمي، الدخل الشهري)

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	نكر	70	68.22%
	أنثى	30	31.78%
	المجموع	100	100%
حجم الأسرة	أقل من 3 أفراد	15	14.95%
	3- 6 أفراد	50	48.60%
	أكثر من 6 - 10	23	24.30%
	أكثر من 10 أفراد	12	12.15%
المجموع	100	100%	
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	8	7.48%
	بكالوريوس	71	70.09%
	دراسات عليا	21	22.43%

%100	100	المجموع	
%6.54	6	أقل من 300 دينار	الدخل الشهري
%24.30	23	300 - 400 دينار	
%31.78	32	401 - 500 دينار	
%37.38	39	أكثر من 500 دينار	
%100	100	المجموع	

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن غالبية العينة هم من الذكور وبلغت نسبتهم (68%)، وأن غالبية حجم الأسرة من (3 - 6) أفراد ونسبة بلغت (49%)، وأن الغالبية العظمى من العينة جامعيون من حملة البكالوريوس وبنسبة (70%)، وأن معظم أفراد العينة معدل دخلهم الشهري بلغ أكثر من (500) دينار بنسبة بلغت (37%).

أداة الدراسة

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة تم تطوير أداة الدراسة وهي الاستبيان والذي تكون من محورين هما:

المحور الأول: تكون المحور من البيانات الأولية لعينة الدراسة.

المحور الثاني: تكون المحور من 18 فقرة تقيس الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء واضرارها في المجتمع.

صدق الأداة

للتأكد من صدق الأداة تم استخراج دلالة الصدق المنطقي للأداة (صدق المحكمين)، وذلك باللجوء إلى أسلوب التحكيم من قبل مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة المتخصصين، فتم توزيع الأداة على ستة محكمين، وطلب منهم الحكم على صلاحية الأداة وصلاحية فقراتها في قياس ما وضعت لقياسه، وكان الغرض من التحكيم التحقق من: (مدى مناسبة الفقرة ومدى انتماء الفقرة للفقرات ومدى دقة ووضوح الفقرة لغوياً وتم إجراء التعديل المقترح في حالة كون الفقرة غير مناسبة). وبعد إجراء التعديلات التي حددها المحكمون، تم توزيع الاستبانة بصيغتها النهائية على أفراد عينة الدراسة.

ثبات الأداة

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة وتوزيعها على عينة استطلاعية تجريبية بلغت (30) مبحوثاً، وتم تعديل الاستبانة بناء على آراء عينة الدراسة الاستطلاعية، وبعد التعديل تم استخراج معامل ثباتها باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لفقرات كل مجال على حدة وللاداة ككل، ليتم التحقق من مدى درجة اتساق كل فقرة من فقراتها بعضها بعضاً، وبالتالي ثبات الأداة ككل. والجدول (2) يبين ذلك.

الجدول (2)

قيم معامل الثبات للاتساق الداخلي للأداة بمعادلة كرونباخ ألفا

معامل الثبات	عدد الفقرات	البعد
0.85	6	الآثار النفسية
0.86	6	الآثار الاجتماعية
0.83	6	الآثار الاقتصادية
0.89	18	الأداة ككل

يتبين من نتائج الجدول (2) أنّ معامل الثبات لأبعاد أداة الدراسة تراوح ما بين (0.83-0.86)، ومعامل الثبات للدراسة ككل بلغت (0.89)، وهي معاملات ثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض إجراء الدراسة.

المعالجات الإحصائية

تستخدم الدراسة برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.21)، حيث تم تصنيف إجابات فقرات محاور الدراسة الأولى والثانية والثالثة في الجزء الثاني وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقمياً وحسب درجة الموافقة،

وتم تصنيف إجابات أفراد عين الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقمياً على النحو التالي: مرتفع (3.5 فما فوق) متوسط (2.5-3.4) منخفض (2.4 فأقل).

وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرة أكثر من (3.5) فيكون مستوى وجه نظر أفراد عينة الدراسة مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.5-3.4) فإن مستوى وجه نظر أفراد عينة الدراسة متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.4) فيكون مستوى وجه نظر أفراد عينة الدراسة منخفضاً، وتم إجراء المعالجة الإحصائية للدراسة من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية التالية: مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية للمحاور باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، أما في الجانب الإحصائي لاستخراج المقارنات البعدية تم استخدام اختبار ت (T-Test) للعينات المستقلة لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات.

عرض النتائج

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما الآثار النفسية لجرائم العنف ضد النساء واضرارها في المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الأول تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات بعد الآثار النفسية والجدول (3) يبين النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فقرات بعد الآثار النفسية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	تفقد المرأة المعنفة التركيز الفكري في أمورها الحياتية	2.86	1.143	متوسط
2	تعمل المرأة المعنفة على إظهار معالم القلق لدى الفرد في جميع المواقف	3.38	1.164	متوسط
3	تشعر المرأة المعنفة بحالات من الاكتئاب	3.57	1.152	متوسط
4	ممارسة العنف الجنسي على المرأة يعمل على زيادة حالات التوتر والعزلة	3.48	1.068	متوسط
5	ممارسة العنف الجسدي على المرأة يعمل على زيادة حالات التوتر	3.32	1.178	متوسط
6	ممارسة العنف اللفظي على المرأة يعمل على زيادة حالات التوتر والضغط	4.28	1.058	مرتفع
	الكلية	3.47	1.127	متوسط

يلاحظ من خلال الجدول (3) حسب المقياس التالي للمتوسطات الحسابية: مرتفع (3.5 فما فوق) متوسط (2.5-3.4) منخفض (2.4 فأقل). وأن المتوسطات الحسابية للآثار النفسية قد تراوح بين (2.86 - 3.57)، وقد جاء بمستوى متوسط بمتوسط حسابي كلي بلغ (3.47) وانحراف معياري (1.127)، وقد كان أدنى متوسط للفقرة (1) والتي تنص على "تفقد المرأة المعنفة التركيز الفكري في أمورها الحياتية"، بمتوسط حسابي متوسط بلغ (2.86) وانحراف معياري (1.143)، وأعلها للفقرة (6) التي تنص على "ممارسة العنف اللفظي لدى المرأة يعمل على زيادة حالات التوتر والضغط" وبتوسط حسابي مرتفع بلغ (4.28) وانحراف معياري (1.058)، ومن خلال استعراض باقي الفقرات نلاحظ أن جميع الفقرات كانت بمستوى متوسط، ولم ترد أي فقرة ضمن المستوى المنخفض.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما الآثار الاجتماعية لجرائم العنف ضد النساء واضرارها في المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الثاني تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات بعد الآثار الاجتماعية، والجدول (4) يبين النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول (4)

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
7	يهدد العنف الأسري الكيان الاجتماعي للفرد	3.57	2.432	مرتفع
8	يؤثر استخدام العنف الأسري على العلاقات الاجتماعية	3.51	1.185	مرتفع
9	يعمل العنف داخل الأسرة على التفكك الأسري	3.30	1.145	مرتفع
10	يزيد العنف الأسري من حالات العنف على مستوى الأسرة والمجتمع	3.16	1.211	متوسط
11	يزيد الإدمان على العنف من سوء العلاقات الزوجية والنزاع القائم بين الزوجين	2.99	1.194	متوسط
12	يخلق العنف الأسري ضد المرأة العداوة والبغضاء بين الناس حتى الأصدقاء منهم	3.46	1.143	متوسط
	الكلي	3.35	1.343	متوسط

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والمستوى ل فقرات بعد الآثار الاجتماعية

يلاحظ من خلال الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية للآثار الاجتماعية قد تراوح بين (2.99 - 3.57)، وقد جاء بمستوى متوسط، وبمتوسط حسابي كلي بلغ (3.35)، وانحراف معياري (1.343)، وقد كان أدنى متوسط للفقرة (11) والتي تنص على "يزيد الإدمان على العنف من سوء العلاقات الزوجية والنزاع القائم بين الزوجين"، بمتوسط حسابي متوسط بلغ (2.99) وانحراف معياري (1.194)، وأعلىها للفقرة (7) التي تنص على "يهدد العنف الأسري الكيان الاجتماعي للفرد" و بمتوسط حسابي متوسط بلغ (3.57) وانحراف معياري (2.432) ومن خلال استعراض باقي الفقرات نلاحظ أن جميع الفقرات كانت بمستوى متوسط ولم ترد أي فقرة ضمن المستوى المرتفع أو المنخفض.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث : ما الآثار الاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات بعد الآثار الاقتصادية، والجدول (5) يبين النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد الآثار الاقتصادية

يلاحظ من خلال الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية للآثار الاقتصادية قد تراوح بين (2.89 - 3.70)، وقد جاء بمستوى متوسط وبمتوسط حسابي كلي بلغ (3.28)، وانحراف معياري (1.219)، وقد كان أدنى متوسط للفقرة (17) والتي تنص على " يعمل العنف الأسري على زيادة النفقات لدى المؤسسات الأمنية والاجتماعية ."، بمتوسط حسابي متوسط بلغ (2.89) وانحراف معياري (1.103)، وأعلىها للفقرة (13) التي تنص على " تكلفة العلاج الناجمة عن العنف الأسري تقتطع جزءاً كبيراً من دخل الأسرة، وهو

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
13	تكلفة العلاج الناجمة عن العنف الأسري تقتطع جزءاً كبيراً من دخل الأسرة، وهو بذلك يمثل عبئاً اقتصادياً عليها	3.70	1.776	مرتفع
14	يؤدي ممارسة العنف الأسري إلى انخفاض إنتاج الفرد في عمله	3.69	1.047	مرتفع
15	يمثل ممارسة العنف الأسري في المجتمع عبئاً كبيراً على الدخل القومي	3.58	1.097	مرتفع
16	الحد من ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة يزيد من الناتج المحلي للدولة	3.08	1.145	متوسط
17	يعمل العنف الأسري على زيادة النفقات لدى المؤسسات الأمنية والاجتماعية .	2.89	1.103	متوسط
18	يدفع الإدمان على ممارسة العنف لبعض الأسر في حصول الأسرة على منح ومال بطرق مشروعة.	3.46	1.205	متوسط
	الكلي	3.28	1.219	متوسط

بذلك يمثل عبئاً اقتصادياً عليها " وبمتوسط حسابي مرتفع بلغ (3.70) وانحراف معياري (1.776)، ومن خلال استعراض باقي الفقرات نلاحظ أن جميع الفقرات كانت بمستوى مرتفع ومتوسط، ولم ترد أي فقرة ضمن المستوى المنخفض.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الآثار النفسية و الاجتماعية والاقتصادية للجرائم العنف ضد النساء تعزى إلى متغيرات (النوع الاجتماعي، حجم الأسرة، المؤهل العلمي، الدخل الشهري)؟.

أولاً: متغير النوع الاجتماعي

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل (T-test) لاختبار الفروق في تصورات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، والجدول (6) يوضح ذلك.

الجدول (6)

نتائج تحليل (T-test) لتصورات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار النفسية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع التي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي

البعد	المتغير	الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	مستوى الدلالة
الآثار النفسية	النوع الاجتماعي	ذكر	0.481	1.265	0.380	0.572
		أنثى	0.481	1.299	0.370	
الآثار الاجتماعية	النوع الاجتماعي	ذكر	1.311	0.224	1.220	0.426
		أنثى	1.311	0.234	1.201	
الآثار الاقتصادية	النوع الاجتماعي	ذكر	1.397	0.175	1.360	0.955
		أنثى	1.397	0.172	1.378	

يظهر من خلال الجدول (6) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 > \alpha$) في تصورات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار النفسية ، والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع تعزى للنوع الاجتماعي، وذلك اعتماداً على قيم (ت) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثانياً : متغير حجم الأسرة:

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق في تصورات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع لمتغير حجم الأسرة، والجدول (7) يوضح ذلك.

الجدول (7)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لتصورات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع تعزى لمتغير حجم الأسرة

الآثار	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الآثار النفسية	بين المجموعات	168.758	3	56.253	0.986	0.400
	داخل المجموعات	11584.672	103	57.067		
	المجموع	11753.430	106			
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	557.399	3	185.800	4.814	0.103
	داخل المجموعات	7796.975	103	38.599		
	المجموع	8354.374	106			
الآثار الاقتصادية	بين المجموعات	219.459	3	73.153	1.955	0.122
	داخل المجموعات	7595.759	103	37.418		
	المجموع	7815.217	106			

من خلال الجدول (7) يتبين أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع تعزى لحجم الأسرة ، وذلك اعتماداً على قيم (f) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، والبالغة للأبعاد على التوالي (0.400)، (0.122)، (0.103).

ثالثاً : متغير المؤهل العلمي

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق في تصورات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع تعزى لمتغير المؤهل العلمي، والجدول (8) يوضح ذلك.

الجدول (8)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لتصورات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع التي تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الآثار	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الآثار النفسية	بين المجموعات	52.612	2	26.306	459	0.633
	داخل المجموعات	11700.818	104	57.357		
	المجموع	11753.430	106			
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	218.613	2	109.306	2.727	0.068
	داخل المجموعات	8135.761	104	40.078		
	المجموع	8354.374	106			
الآثار الاقتصادية	بين المجموعات	257.140	2	128.570	3.470	0.330
	داخل المجموعات	7558.077	104	37.049		
	المجموع	7815.217	106			

من خلال الجدول (8) يتبين أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لتصورات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع التي تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك اعتماداً على قيم (f) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

رابعاً: الدخل الشهري

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق في تصورات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع تعزى لمتغير الدخل الشهري، والجدول (9) يوضح ذلك.

الجدول (9)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لتصورات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار النفسية ، والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع التي تعزى لمتغير الدخل الشهري

الآثار	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الآثار النفسية	بين المجموعات	180.654	3	60.218	1.056	0.369
	داخل المجموعات	11572.776	103	57.009		
	المجموع	11753.430	106			
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	81.733	3	27.244	0.665	0.574
	داخل المجموعات	8272.640	103	40.954		
	المجموع	8354.374	106			
الآثار الاقتصادية	بين المجموعات	143.110	3	47.703	1.262	0.288
	داخل المجموعات	7672.107	103	37.794		
	المجموع	7815.217	106			

من خلال الجدول (9) يتبين أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لتصورات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار النفسية ، والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع التي تعزى لمتغير الدخل الشهري، وذلك اعتماداً على قيم (f) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

مناقشة النتائج

أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية للآثار النفسية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع جاءت بمستوى متوسط، وهذا يعني أن لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع له تأثيراً كبيراً على الحالة النفسية للفرد، حيث تسبب له في حالات عديدة توتراً واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (da Silva, et al., 2017) ودراسة (الحيصات، 2016)، كما أظهرت النتائج أن المتوسطات الحسابية للآثار الاجتماعية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع قد جاءت بمستوى متوسط، وهذا يعني إن جرائم العنف ضد النساء في المجتمع له تأثيراً اجتماعياً، ويعد التأثير الاجتماعي من أهم الأضرار الناجمة عن العنف الأسري بشكل عام بدءاً من الضرر الواقع على المرأة المعنفة و مروراً بأسرتها وامتداداً إلى مجتمعه وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (أبو هزيم، 2017) ودراسة (Kaloudi, et. al., 2017).

وهناك الكثير من الآثار الاجتماعية التي تظهر نتيجة جرائم العنف ضد النساء ولكن نوجزها في الانعزالية وعدم المشاركة وجدانياً لكونها غير قادرة على ممارسة حياتها بشكل طبيعي ومشاركة الآخرين في تقرير المصير وعدم القدرة على الابتكار والإنتاج ونتاج ذلك التفكك الأسري والنفور من

المجتمع والمحيطين بها وبالتالي تنشأ أسرة ضعيفة مفككة وانفتحت هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة، وأظهرت النتائج أن المتوسطات الحسابية للأثار الاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع قد جاء بمستوى متوسط، وهذا يعني أن لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع تؤثر على الناحية الاقتصادية فهي تؤثر تأثير ضارا على الإنتاج القومي وبرامج التنمية نتيجة تدهور الكفاية الإنتاجية في المجتمع بسبب تدهور إنتاجية الأسر ذات العنف الأسري وذلك نتيجة ما تسببه من تأثير على فقدان رب الأسرة القدرة على إعالة الأسرة وتوفير الاحتياجات الأساسية، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (سعد، 2016)، ودراسة (Subramaniam & Zulkarnain, 2017)، ودراسة (الحياصات، 2016).

وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع تعزى للمتغيرات الديمغرافية (نوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، حجم الأسرة، الدخل الشهري)، وهذا يعني أن لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع من وجهة نظر المبحوثين لم يتأثر بنوع الاجتماعي سواء أكانوا ذكورا أم إناثا، ولا بالمؤهل العملي سواء أكانوا من أصحاب المؤهلات المتدنية أم العالية، ولا بحجم الأسرة سواء أكانت الأسرة قليلة العدد أم كثيرة، ولا في الدخل الشهري سواء أكان الدخل متدن أم مرتفع، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن العنف الأسري يؤثر على كافة شرائح المجتمع بغض النظر عن متغيراتهم الشخصية، فلا يفرق تأثير العنف الأسري بين المتعلمين أو غير المتعلمين ولا الفقراء أو الأغنياء .

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

أظهرت نتائج الدراسة من خلال تحليل بيانات أداة الدراسة ما يلي:

- 1- جاءت المتوسطات الحسابية للآثار النفسية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع بمستوى متوسط، وذلك بناء على اتجاهات عينة الدراسة.
- 2- جاءت المتوسطات الحسابية للآثار الاجتماعية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع بمستوى متوسط، وذلك بناء على اتجاهات عينة الدراسة.
- 3- جاءت المتوسطات الحسابية للآثار الاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع بمستوى متوسط، وذلك بناء على اتجاهات عينة الدراسة.
4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء في المجتمع تعزى للمتغيرات الديمغرافية (نوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، حجم الأسرة، الدخل الشهري).

ثانياً: التوصيات

توصي الدراسة بما يلي :

- 1- الاهتمام بالجانب النفسي للنساء المعنفات، وإيجاد برامج رعاية نفسية للنساء اللواتي تعرضن للعنف، ومتابعة الآثار النفسية المترتبة على العنف.
- 2- الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للنساء المعنفات، وإيجاد برامج رعاية اجتماعية للنساء اللواتي تعرضن للعنف وذلك للتخفيف من هذه الآثار.
- 3- الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للنساء المعنفات، وإيجاد برامج تهتم بالجانب الاقتصادي للنساء اللواتي تعرضن للعنف وذلك للتخفيف من هذه الآثار الاقتصادية.
4. نشر التوعية وإيجاد برامج توعية في مؤسسات المجتمع عن اهم الآثار الناجمة عن جرائم العنف ضد النساء والعوامل والاسباب المؤدية لانتشارها في المجتمعات.
5. اجراء مزيد من الدراسات حول لجرائم العنف ضد النساء من خلال المؤسسات الحكومية والخاصة والاسهام في توفير اليات الوقاية منها في المجتمعات.

المراجع

أ . المراجع العربية :

- أبو هزيم ، عتاب زياد (2017). الحماية الجزائية للمرأة في قانون العقوبات الأردني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، الجامعة الأردنية، عمان.
- الأمير، نيفين (2019). الحماية الجزائية للمرأة ضد العنف في التشريع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- باج ، نور هشام (2018). الحماية الجزائية للأسرة في التشريع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان.
- بدران ، حمدي (2014). الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة ، ط1 ، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان .
- البطوش، ريم .(2007). علاقة العنف الأسري والتوتر النفسي لدى الزوجات المعنفات والأبناء المساء إليهم مع بعض المتغيرات الديمغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة ، الأردن .
- الحراشنة ، احمد.(2007)، العنف ضد المرأة وأشكال الاتصال والتوجه نحو الحياة لدى المعنفات في محافظتي العاصمة والزرقاء، دار المسيرة.

- الحياصات، ناديا (2016). أسباب وأشكال العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني "دراسة ميدانية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43، الملحق 4.
- الدوسري، عبد الكريم (2013). مشكلة العنف الأسري الأسباب والعلاج ، الرياض، السعودية.
- رشيد ، مريغان (2016). جريمة العنف المعنوي ضد المرأة ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، ط1 ، القاهرة .
- الزعيبي، احمد محمد .(2010) ، العنف الأسري وإثارة في شخصية الآباء والأبناء ، (مجلة الفيصل)، العددان (403-404).
- زكي، مروة محمد (2017). ضحايا العنف الأسري، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد 18، الجزء 4، المجلد 3، ص. 1-31.
- شرون، حسينة (2016). ظروف التشديد في جرائم العنف ضد المرأة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد (13)، ص. 192-208.
- ضيف الله ، عالية (2010). العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية ، ط1 ، دار المأمون للنشر والتوزيع ، عمان .
- عامر ، طارق عبد الرؤوف والمصري ، إيهاب عيسى (2014). العنف ضد المرأة ، ط1 ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة .
- القطار، سهير عادل (2013). علم الاجتماع العائلي ، دار الحصري للطباعة، عمان، الأردن.
- القواسمة ، سحر (2010). دراسة وضع المرأة في محافظة الخليل . ضمن مشروع "مكافحة العنف ضد المرأة الفلسطينية من خلال تمكين منظمات المجتمع المحلي" ، منشورات مفتاح .
- كساب، عبدالرحمن محمود،(2011)، أشكال العنف الموجه ضد الزوجات في المجتمع الأردني وعلاقته بالخصائص الديمغرافية والثقافية للزوجين (دراسة ميدانية عن الزوجات المعنفات في محافظة العاصمة-عمان)، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة مؤتة ، الكرك، الأردن.
- المجالي، نظام توفيق (2012). شرح قانون العقوبات القسم العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان .
- النمري ، ناريمان فضيل (2014). الآليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة في ظل العولمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان .
- ابن منظور(1956). لسان العرب ، بيروت : بيروت للطباعة والنشر.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة،(2006). الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة.

- da Silva, P., Lunardi, V. & Lunardi, G. (2017). Violence against children and adolescents, *Enfermería Global*, No. 46, pp. 432-443.
- Kaloudi, E., M.I. Psarra, G KaleMi, J.douzenis, & a. douzenis (2017). Violence in a family setting, *ENCEPHALOS Journal* 54, pp. 28-32.
- Subramaniam, J. & Zulkarnain, A. (2017). Behavioural Problems of Children Exposed to Domestic Violence, *Procedia - Social and Behavioral Sciences Journal*, 91, pp. 201 – 207.
- World Health Organization. (2008). National Report on Violence and Health in Sri Lanka..Kobe, Japan, Centre for Health Development.

"Violence against women Crimes and their effects on Society from the Perspective of workers in family protection centers: a field study on Jordanian Society"

Dr. MAEN FATHI MESMAR

Abstract

This study aimed at identifying crimes of violence against women and their effects on Jordanian society from the viewpoint of workers in family protection centers, through studying the effects of violence against women, and the effects were psychological, social and economic effects, the study used the descriptive analytical approach, and used The questionnaire as a tool to collect information from the respondents, where (100) questionnaires were distributed to the study sample and they are working in family protection centers, and they were analyzed using the SPSS statistical package.

The study reached a set of results, whereby the respondents' perceptions towards the psychological effects of violent crimes against women in society came at a medium level, and the perceptions of the respondents towards the social effects of violent crimes against women in society at an average level, and the perceptions of the respondents came towards the economic effects of violent crimes against women in society Intermediate level, The results showed also that there were no statistically significant differences in the perceptions of the study sample towards the psychological, social and economic effects of violent crimes against women in society due to demographic variables (gender, educational qualification, family size, monthly income).

The study presented a set of recommendations, the most important of which are: attention to the psychological side of battered women, creation of psychological care programs for women who have been subjected to violence, follow-up of psychological effects of violence, attention to the social aspects of battered women, creation of social care programs for women who have been subjected to violence in order to mitigate these effects, and attention The economic aspects of battered women, and the creation of programs concerned with the economic aspect of women who have been subjected to violence in order to alleviate these economic impacts that endanger the family's life.

Key words: violence, violence against women, the psychological effects of violence, the social effects of violence, the economic effects of violence.